وزير الخارجية الفرنسي: حل الدولتين يواجه (خطرا جديا)

الامناء/وكالات

حذر وزير الخارجية الفرنسي جان-مارك آيرو من أن حل المسألة الفلسطينية على اساس حل الدولتين بات يواجه "خطرا جديا"، داعيا الى العمل الفوري لاحياء محادثات السلام المتعثرة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني.

جاء تحذير المسؤول الفرنسي خلال افتتاح أعمال مؤتمر دولي في باريس يهدف لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ووصف الجانب الفلسطيني المحادثات بانها "خطوة مهمة جدا" بينما انتقد الجانب الاسرائيلي المؤتمر الذي يغيب عنه الطرفان.

وقال الوزير الفرنسي ان على المجتمع الدولي العمل فورا بغية تحقيق حل الدولتين قبل فوات الاوان.

وتسعى الاطراف الدولية الى التوصل الى مجموعة من الترتيبات الامنية والحوافر الاقتصادية وعرضها على الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بحلول نهاية الشهر الجاري بهدف احياء المفاوضات بين الطرفين بحلول نهاية العام حسب قول آيرو.

وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا اولاند قد قال في كلمة له بهذه المناسبة إن التهديدات التي تشكلها الحروب الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تجعل التوصل لتسوية بين إسرائيل والفلسطينيين أمرا أكثر إلحاحا.

وتأمل باريس في أن يتمكن ممثلو نحو 25 دولة ومنظمات دولية عديدة من وضع الأسس لعقد مؤتمر سلام شامل في نهاية العام الحالي.

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات ان الفشل في تحقيق السلام واستمرار الحكومة الاسرئيلية الحالية في سياساتها الاستيطانية والاملاءات سيكون انتصارا للمتطرفين.

لكن الناطق باسم الخارجية الاسرائيلية انتقد المؤتمر وقال انه وقف الى جانب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في فرض شروط مسبقة للاستمرار في التهرب من المفاوضات المباشرة مع الجانب الاسرائيلي.

رئيس وزراء تركيا: اعتراف ألمانيا بـ (إبادة الأرمن) لن يدمر العلاقات بين البلدين

الأمناء / متابعات :

قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم إن تركيا وألمانيا "حليفان هامان للغاية"، موضحا أن اعتراف البرلمان الألماني بأن قتل الجيش العثماني للأرمن في الحرب العالمية الأولى إبادة جماعية لن يدمر العلاقات بين البلدين.

وقال يلدرم في مؤتمر صحفي "ألمانيا وتركيا حليفان هامان للغاية. لا يجب أن يتوقع أحد أن تتدهور العلاقات فجأة بصورة تامة بسبب هذا القرار أو قرارات مشابهة".

وأضاف "لكن هذا لا يعني أنه لن يكون لنا رد فعل أو أننا لن نقول شيئا".

وكانت تركيا استدعت سفيرها في ألمانيا احتجاجا على مصادقة نواب البرلمان الألماني على قانون يعتبر قتل الأرمن على يد القوات العثمانية في عام 1915 "إبادة جماعية".

ووصفت الحكومة التركية التصويت في البرلمان الألماني بأنه "مثال على الجهل وعدم الاحترام".

ويقول الأرمن إن 1.5 مليون أرمني قتلوا في عام 1915 أثناء الحرب العالمية الأولى. لكن تركيا تقول إن العدد أقل بكثير وترفض وصف "الإبادة الجماعية".

ويزيد القرار حدة التوتر بين تركيا وألمانيا، في الوقت الذي تُطلب مساعدة تركيا في السيطرة على تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

وتنفي تركيا المزاعم بأنه كانت هناك حملة ممنهجة لقتل الأرمن باعتبارهم مجموعة عرقية أثناء الحرب العالمية الأولى. كما تشير إلى أن العديد من المدنيين الأتراك قتلوا في الاضطرابات أثناء انهيار الإمبراطورية العثمانية.

ويستخدم القرار الألماني عبارة "إبادة جماعية " في العنوان والنص. كما يُحمّل ألمانيا، التي كانت متحالفة مع الدولة العثمانية في ذلك الوقت، مسؤولية عدم التدخل لوقف عمليات القتل.

وبموجب اتفاق جرى التوصل إليه في مارس/ آذار، وافقت تركيا على استقبال لاجئين ممن وصلوا إلى أوروبا، مقابل مساعدات من الاتحاد الأوروبي وتعهد بإلغاء شرط الحصول على تأشيرة لدخول المواطنين الأتراك غالبية أوروبا.

وخلال العام الماضي، استقبلت ألمانيا 1.1 مليون لاجئ، وهو أعلى عدد من اللاجئين تستقبله دولة أوروبية.

الأمم المتحدة ستطلب من دمشق الموافقة على إسقاط المساعدات على المناطق المحاصرة

الامناء/وكالات

قال دبلوماسيون إن الأمم المتحدة ستطلب من الحكومة السورية الأحد الموافقة على إسقاط المساعدات على كل المناطق المحاصرة.

وقال ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في اجتماع مغلق لمجلس الأمن إنه يجب الحصول على موافقة الحكومة السورية لإسقاط المساعدات الغذائية والدوائية، حسبما أفاد دبلوماسيون لوكالة أسوشييتد برس.

وكانت الحكومة السورية قالت إنها وافقت على السماح بدخول المساعدات الإنسانية لإحدى عشرة منطقة محاصرة في البلاد.

وفي بيان حددت بعثة سوريا إلى الأمم المتحدة أسماء 36 منطقة ستصلها مساعدات في يونيو/حزيران، وطلبت من الأمم المتحدة والصليب الأحمر إرسال قوافل.

وقالت البعثة السورية لدى الأمم المتحدة في بيان إن مناطق كفر بطنا وسقبا وحمورية وجسرين والزبداني وحرستا الشرقية وزملكا ومضايا والفوعة وكفرايا واليرموك أصبحت على قائمة المناطق التي وافقت على إرسال مساعدات إليها إلى جانب نحو 25 منطقة أخرى.

وأضافت أن داريا ودوما وهما منطقتان محاصرتان أيضا أصبحتا على قائمة تضم ثمانية أماكن تمت الموافقة على إرسال مساعدات طبية لها وإمدادات دراسية وحليب للأطفال.

وكان برنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة قال إنه أعد خطة لإسقاط المساعدات لتسع عشرة منطقة سورية محاصرة، ولكنه في حاجة إلى تمويل وإلى موافقة الحكومة السورية قبل تنفيذ العملية.

وتسقط الأمم المتحدة بالفعل معونات من ارتفاع كبير إلى 110 ألف شخص يحاصرهم تنظيم "الدولة الإسلامية" في دير الزور. ولكن إسقاط المعونات من الجو "المسعى الأخير" لأنه مكلف ومعقد ولا يوصل إلا قدرا ضئيلا من المساعدات.

وكثيرا ما عاقت الحكومة السورية محاولات الأمم المتحدة الوصول إلى المدنيين في المناطق المحاصرة الأخرى، حيث ترفض طلبات توصيل المعونات، وتقطع مسار القوافل في اللحظة الأخيرة أو تصدر موافقات مشروطة.

ومنحت دول مجموعة الاتصال الدولية بشأن سوريا مهلة أقصاها الأول من يونيو/حزيران لوصول المعونات برا إلى جميع المناطق، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة، وفي حال تعذر ذلك، ستنظم الأمم المتحدة عمليات لإسقاط المعونات جوا.

ودعت المعارضة السورية المسلحة وداعموها الغربيون - الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - إلى إسقاط المعونات إلى جميع المناطق المحاصرة، قائلة إن وصول المعونات بالفعل إلى منطقتين محاصرتين فقط حتى الآن أمر لا يكفي.

ولكن روسيا وغيرها من الدول قلقون بشأن سلامة المشاركون في عمليات الإسقاط، حسبما قالت الأمم المتحدة.

محكمة باكستانية تقضي بحبس وزير الشؤون الدينية السابق بتهمة الاحتيال في الحج

الامناء/وكالات

قضت محكمة باكستانية بحبس وزير الشؤون الدينية السابق حامد سعيد كاظمي 16 عاما بتهمة تلقي عمولات في تنظيم الحج، بحسب وسائل اعلام محلية.

وكان كاظمي أحد الوزراء المهمين في الحكومة الباكستانية، عن حزب الشعب الباكستاني، خلال الفترة 2008 – 2013.

وأُتهم الوزير السابق باستئجار مبان دون المستوى لإقامة الحجاج الباكستانيين في مكة عام 2009، على الرغم من الحصول على قيمة إيجارية باهظة منهم، مقابل تلقي عمولات.

وأدانت محكمة خاصة مسؤولين اثنين آخرين في وزارة الشؤون الدينية وقضت بحبس أحدهما 16 عاما والآخر 40 عاما، بحسب الصحف المحلية.

وتم القبض على الأشخاص الثلاثة بعد إعلان الحكم.

وللثلاثة حق استئناف الحكم لدى المحكمة الإسلامية العليا.

ويسافر كل عام أكثر من 150 الف باكستاني إلى مكة لإداء فريضة الحج.

ويسافر معظمهم ضمن برامج منخفضة الكلفة تنظمها الحكومة الباكستانية.

إعلان قضائي

تعلن محكمة الغيضة الابتدائية للمدعي نبيل محمد عبدالودود الكناني بان عليه الحضور الى المحكمة يوم الاثنين بتاريخ 1437/11/2هـ الموافق 2016/8/8م وذلك للرد على الدعوى الاحوال شخصية رقم 14 لعام 1437هـ موضوعها فسخ عقد نكاح المقدمة ضدك من المدعية بكين علي محمد سعيد الحاج وفي حالة عدم حضوركم فإن المحكمة ستتخذ الاجراءات القانونية حيال ذلك خلال شهر من تاريخه وعلى ان يكون ثلاثة اعداد متفرقة وهذا والله الموفق.

القاضي / محمد علي محفوظ بديه
رئيس محكمة الغيضة الابتدائية